

د / رقاد حنان¹

مواقع التواصل الاجتماعي : الهوية الدينية و أسئلة الحق في التعبير.

Social media : religious identity and right of expressing questions

تاريخ النشر: 2020/09/15

تاريخ القبول: 2020/08/02

تاريخ الاستلام: 2020/07/11

ملخص:

تعالج هذه المداخلة جدلية العلاقة بين الحرية الدينية والحق في التعبير عنها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي و قدسية الهوية الدينية، من خلال البحث في حجم وشكل حضور المادة الدينية على هذه المواقع وأثره على الأمن الوطني بشكل عام والهوية الدينية بشكل خاص، ومختلف الاستعدادات القانونية لحفظ حق الانسان في اختيار معتقده من ناحية، والحد من الآثار السلبية لفوضى التداول من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: الهوية الدينية ،مواقع التواصل الاجتماعي، حرية التعبير.

Abstract

this intervention treats the dialectic relation between the religious freedom and the right of expressing it via social media and religious identity sancity, acrosses searching in the volume ,the form and existence of the religious article in this websites and its effects on the national security in general ,and the religious identity in particular

Also , the various Legal preparations to conserve the right of humainbeing to select his bleif on one hand ,and stopping the negative effects of trading chaos on the other hand .

Key words : Religious identity,Social media, Freedom of expression.

- مقدمة:

يشهد الحقل الديني في العقود الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات والانتقالات، والتي مست بشكل مباشر مجموعة العناصر المكونة لهذا الحقل من حيث الشكل والمضمون والوسيلة، ولعل أبرز هذه التحولات ذلك التغيير الذي طال مسألة إنتاج وإعادة إنتاج وتسويق المعارف والممارسات والمعتقدات نتيجة لظهور وسائل الإعلام الحديثة وما أحدثته من ثورة على مستوى سرعة وإمكانية وحجم انتشار الأفكار والمعتقدات، وكذا انتقال وظيفة القائم بالاتصال لتشمل شرائح اجتماعية مختلفة وتنوع وتتفاوت من حيث الفهم والوعي، ما أسفر عن ظهور خطابات دينية متنوعة.

إن وسائل التواصل الاجتماعي إذ ترتفع لفوضى النشر وسرعة النقل وقياسية الانتشار وفاعلية الأثر تعتبر من أهم وسائل التغيير الاجتماعي والقيمي في وقتنا الحالي ، والمتابع لمضامين مواقع التواصل الاجتماعي يلاحظ حجم المادة الدينية وشكل تداولها والذي خرج الى حد كبير من دائرة الخطاب التلقيني الى فضاء الحوار والتبادل

1 المؤلف المرسل: د / رقاد حنان، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، hanane.reggad@univ-msila.dz

والمشاركة الجماعية في مشهد يعكس الى حد كبير التحولات التي حملتها الساحة الاعلامية الإلكترونية عموما ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

إن هذا التداول الواسع والحر للفكرة الدينية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يحيلنا انطلاقا من بعض تجلياته وانعكاساته الى البحث في آثاره على الهوية الدينية، مع ضرورة البحث في طبيعة العلاقة الجدلية بين قدسية الهوية الدينية من جهة وحق الفرد في التعبير عن رأيه من جهة أخرى وهو ما ستسعى هذه الدراسة الى عرضه.

1. مواقع التواصل الاجتماعي:

1.1. تعريف مواقع التواصل الاجتماعي:

تُعرّف شبكات التّواصل الاجتماعيّ (Social Networks) على أنّها مواقع إلكترونيّة مبنية على أسس مُعيّنة؛ تُمكن النّاس من التّعبير عن أنفسهم، والتّعرّف على أشخاص آخرين يُشاركونهم الاهتمامات نفسها، ويُمكن القول بأنّ شبكات التّواصل الاجتماعيّ هي عبارة عن مجتمعات افتراضيّة تُمكن مُستخدميها من مشاركة الأفكار والاهتمامات، بالإضافة إلى تكوين صداقات جديدة (شقرة، 2014، ص 56).

ويعرف زاهر راضي مواقع التواصل الاجتماعي: «منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، و من ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها» (راضي، 2003، ص 23).

تعدّ مواقع الفيسبوك وتويتر وإنستغرام من أشهر شبكات التّواصل الاجتماعيّ المعروفة حاليّاً، والهدف من استخدام هذه المواقع وغيرها من شبكات التّواصل الاجتماعيّ هو ربط الناس ببعضهم بعضاً؛ خصوصاً من يرغبون في البقاء على اتّصال مع أصدقائهم وأقاربهم بسهولة، ومتابعة آخر الأخبار والأنشطة المُتعلّقة بهم.

تأتي شبكات التّواصل الاجتماعيّ بعدّة أشكال مثل: المُنتديات، والمُدونات، وغير ذلك، وقد كانت بداية شبكات التّواصل الاجتماعيّ في عام 1971م؛ حيث أُرسلت فيه أولى الرّسائل عبر البريد الإلكترونيّ بين جهازين حاسوبيين كانا موضوعين بمحاذاة بعضهما، أمّا أوّل مواقع شبكات التّواصل الاجتماعيّ، فقد أنشئ عام 1994م باسم جيوسيتيز (Geocities)، وقد أتاح للمُستخدمين فرصة إنشاء مواقعهم الخاصّة وتصميمها، وفي عام 1997م أنشئت أولى وسائل التّراسل الفوريّ تحت اسم إيه أو إل بالإنجليزي (AOL)، وهي تُشبه إلى حدّ كبير مواقع التّواصل الاجتماعيّ الحديثة، لأنّها أتاحَت مُشاركة المُستخدمين لمعلوماتهم الشخصيّة (الشهري، 2014).

1.2. مميزات مواقع التواصل الاجتماعي:

تتصف مواقع التواصل الاجتماعيّ بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن غيرها من المواقع الأخرى؛ حيث اكتسبت مواقع التواصل الاجتماعيّ هذه الخصائص والمميزات من السمات والمميزات الخاصة بتقنيات الجيل الثّاني للويب عامّة، وبسمات وخصائص شبكات التواصل الاجتماعيّ خاصّة، فجعلت من المُستخدم منتجاً للمحتوى ومعدّاً له، كما أتاحَت له في الوقت نفسه المشاركة في المحتوى الذي أعده الآخرون، كما مكنت كل مُستخدم من المساهمة بما يشاء من ملفات مصورة أو مكتوبة أو مبرمجة، وجعلت من صفحة كل مُستخدم سبورة يكتب عليها ما يشاء، وما يكتبه على تلك الصفحة يشاهده الأصدقاء في الوقت نفسه، فعالم التواصل الاجتماعيّ غير كثير في أسلوب التواصل والمعرفة وطريقة عرضها، وجعل الإنسان في اجتماع مستمر وهو في غرفة منزله.

ومن أهم مميزات وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي في العناصر التالية (خلف، 2018).

- التمكن من مشاركة المصادر والموارد العلمية: حيث يتم نشرها بسهولة على مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة على الشبكة، ومن ثم مشاركتها مع الآخرين والحصول على التغذية المرتدة السريعة والمتنوعة والفعالة.
- توفير التواصل المستمر بين المجموعات المختلفة: حيث تضمن شبكات التواصل الاجتماعي آلياً الالتحام الإلكتروني بين المشاركين؛ فيظل الجميع على دراية بكل ما يفعله الأصدقاء.
- تمكين التواصل بين مختلف أطياف المجتمع: تمكن مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمين ذوي الاهتمامات المشتركة من تكوين طقة وصل مستمرة بين الخبراء والمتعلمين في مختلف المجالات.
- إنشاء المجموعات Groups: تتيح مواقع التواصل الاجتماعي خاصية إنشاء مجموعة اهتمام، حيث يمكنك إنشاء مجموعة بمسمى معين وأهداف محددة، ومن خلالها يتم التواصل بين مجموعة ذات اهتمام مشترك من بين المتعلمين
- تقديم آلية جديدة لفهرسة المعلومات: حيث تساعد مواقع التواصل الاجتماعي على جمع وتنظيم وفهرسة المعلومات بشكل تعاوني، من خلال الاعتماد على التصنيف الاجتماعي للمعلومات والمحتويات أو ما يعرف بالفهرسة لغرض التشابك Social Indexing .
- تقديم معرفة جديدة: تعتمد مواقع التواصل الاجتماعي على تجميع مختلف الموارد المعرفية من مصادر متنوعة مختلفة من خلال الشبكة وإظهارها في مكان واحد ثم إعادة بناء معرفة جديدة كخلاصة لكل محتويات المصادر المختلفة.
- تقدم دعماً للمحادثات التفاعلية بين الأفراد والمجموعات: حيث تتميز هذه المواقع بتوفير المحادثات التفاعلية بأشكال متنوعة تبدأ من التفاعل في الوقت الحقيقي عبر التراسل الفوري وتستمر حتى التفاعل غير المتزامن عبر مساحات العمل الجماعي على الويب من خلال النقاشات والمنتديات.
- تقدم دعماً للتغذية الراجعة الجماعية: فتساعد مواقع التواصل الاجتماعي على تبادل التغذية الراجعة بين المشاركين؛ فهي تسمح للمجموعة أن تقيم مساهمات بعضها بعضاً من خلال التواصل والتفاعل المتبادل.
- إزالة القيود المفروضة في العالم الحقيقي: تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بإزالة القيود المفروضة على السلوك الاجتماعي والتعاوني؛ والمتمثلة في اللغة والموقع الجغرافي والخلفية الثقافية وقيود الزمان والمكان.
- توفير مستودعات للمخزون المعرفي للمجتمع: من أهم مميزات مواقع التواصل الاجتماعي أنها تعتبر مستودعاً للمعرفة؛ من خلال تخزين مجموعات كبيرة من المعارف والمعلومات حول مختلف أشكال المعرفة، بما يشكل أكبر مكتبة تعاونية تشاركية افتراضية حول العالم.

2. مفهوم الهوية والهوية الاسلامية:

2.1. الهوية في اللغة:

جاء في لسان العرب: قال ابن الأعرابي: هُويّة أراد أهويه فلما سقطت الهمزة ردت الضمة الى الهاء، وفي الحديث: «إذا عرستم فاجتنبوا هوى الأرض» وهو جمع هوة وهي الحفرة والمطمئن في الأرض (بن منظور، 1988، ص376). والهوية بالمعنى الفلسفي تعني حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره وتسمى أيضا وحدة الذات وهي بهذا المعنى تتساوى مع مصطلح هو هو الفلسفي والذي يشير الى ثبات الشيء بالرغم مما يطرأ عليه من تغيرات فالجوهر هو هو وإن تغيرت أعراضه (بن منظور، 1988، ص207)

وفي المنجد: «الهوية حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية وذلك منسوب الى هو» (مجموعة من الباحثين، 2000، ص875)

2.2. الهوية في الاصطلاح:

يعد مفهوم الهوية من المواضيع المثيرة للجدل حيث يذهب بعض الباحثين في هذا المجال الى أن الهوية تخضع في تعريفها للعلم الذي يحقق فيها وأن لكل علم تعريفه الخاص للهوية يختلف عن تعريفها في العلم الآخر تقول هويدا عدلي (عدلي، 2002) «إن الباحث عندما يتعامل مع مفهوم الهوية- على وجه الخصوص- فإنه يتعامل مع مفهوم قلق من الناحية النظرية يثير أسئلة أكثر مما يقدم اجابات حيث أنه من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية شائكية نظرا لما يثيره من إشكالات عديدة.»

ورغم هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الهوية غير أن كل العلوم تتفق على نقطة مشتركة في ضبط مفهوم الهوية وهي: الخصوصية والتميز عن الغير.

ومن جملة التعريفات الواردة نذكر:

- «عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره أي تحديد حالته الشخصية» (بدوي، 1977، ص175)

- «حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره وسمى أيضا وحدة الذات» (الكفوي، 1992، ص961)

- «مصطلح استعمله العرب والمسلمون القدماء وهو منسوب الى هو وهذه النسبة تشير الى ما يحمله من مضمون... وبعبارة أخرى نستطيع أن نقول أن الهوية الحضارية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الأمم والحضارات» (عمارة، 1986، ص33)

2.3. تعريف الهوية الدينية:

يعرف الدين من حيث هو حقيقة خارقة بأنه: جملة النواميس النظرية التي تحدد صفات تلك القوة الالهية وجملة القواعد العلمية التي ترسم طريق عبادتها (دراز، ----، ص52) وتتكون الهوية الدينية لدى الفرد كحالة نفسية حيث يعتقد بوجود ذات غيبية/ علوية لها شعور واختيار ولها تصرف وتدير للشؤون التي تعنى الانسان اعتقادا من شأنه أن يبعث مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة وفي خضوع وتمجيد وبعبارة موجزة يمكن القول أن الهوية الدينية تتكون من خلال الايمان بذات الالهية جديرة بالطاعة والعبادة (بن جمعة، 2018)

2.4. مفهوم الهوية الإسلامية:

يعرفها خليل نوري العاني بكونها: « الإيمان بعقيدة هذه الأمة والاعتزاز بالانتماء اليها والتمسك بها والشعور بالتميز والاستقلالية الفردية والجماعية والقيام بحق الرسالة وواجب البلاغ والشهادة على الناس وهي أيضا محصلة ونتاج التجربة التاريخية لأمة من الأمم وهي تحاول إثبات نجاحها في هذه الحياة » (العاني، 2009 ، ص45).

2.5. تحديات الهوية الدينية في ظل العولمة:

فتحت العولمة قضايا الهوية على نطاق واسع وأخذ الحديث يقترن بصورة متلازمة تقريبا بين الهوية والعولمة والاصطدام والتعارض بينهما ولما ارتبط مفهوم العولمة بإرادة للهيمنة واقضاء الآخر بل ارادة وسعي لاحتواء العالم واختراق الآخر وسلبه خصوصيته وهويته ارتبط ظهورها بحالة صراع مستمر مع عناصر الهوية المختلفة.

ورغم قولنا بضرورة وحتمية التفاعل غير أن هذا التفاعل مشروط بجملة من الضوابط التي تحفظ للأمم هوياتها الدينية وبين مضيق وموسع لهذه الضوابط يختلف توجه الباحثين في مجال التفاعل الحضاري والمشتغلين بمختلف عناصر الهوية، وإن كان الأمر فيما يتعلق بالتضييق والتوسعة في مختلف عناصر الهوية بقدرسية المكون وأثره في تميز الأمة الحضاري وأهميته في البناء الفكري للمجتمع فإنه حين يرتبط بالهوية الدينية يضيق الى حد بعيد على اعتبار تعاملنا المباشر مع «المقدس» لذا كان الجدل الحاصل في هذا المستوى أكثر عمقا.

مفهوم حرية التعبير: تعتبر حرية التعبير من الحقوق الأساسية التي كفلتها قوانين حقوق الانسان ذلك أن للفرد الحرية في ابداء رأيه والتعبير تعبير عن مواقفه وقناعاته الفكرية بشكل حر من جميع القيود وإن كانت القوانين المختلفة تضبط دوما هذه الحرية بضرورة توفر عنصر المسؤولية وتعرف حرية التعبير بكونها « حرية الفرد في أن يقول ما يفكر به دون أن يطارده وشمل الحرية في استقصاء الأخبار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية وبأي شكل سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو مطبوعة وبأي وسيلة يختارها الشخص» (مالك و عباس، 2012 ، ص319)

وحق حرية الرأي والتعبير يعني قدرة الانسان على تبني الآراء والأفكار التي يريدها دون أي ضغط أو اجبار إضافة الى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام كافة الوسائل والأساليب (البشير، 2010 ، ص93)

3. حرية التعبير والرأي في القانون الدولي:

كرست حرية التعبير والرأي في العديد من الوثائق الدولية وقد كان اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي الذي صدر بعد الثورة بتاريخ 26 أوت 1789 أول وثيقة تتعرض الى هذا الحق في المادة التي جاء فيها: « لكل مواطن أن يتكلم و يكتب ويطبع بحرية».

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 على حرية الرأي والتعبير في المادة 19 منه « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية».

أما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان والحريات الأساسية للعام 1950 التي أكدت هي الأخرى على حرية التعبير فقد ورد بالمادة العاشرة أنه « لكل فرد الحق في حرية التعبير دون تخذل من السلطات العامة دونما اعتبار للحدود».

ويشير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 19 الفقرة الثانية منه الى حق الانسان في حرية التعبير حيث جاء فيه « لكل انسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها للآخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها».

وقد كرست هذه الفقرة خصوصية التلازم والتكامل بين حرية الرأي والتعبير بحيث لا يمكن تصور إحداهما دون الأخرى فهما يعتبران وجهين لعملة واحدة فالتماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها مدخل لحق الانسان في صناعة آرائه وأفكاره ومعتقداته بحرية وبأي وسيلة كانت كلاما أو كتابة أو فنا أو اجتماعا أو مظاهرة أو مسيرة أو غيرها من الطرق (نهاد و الغول، 1988 ، ص12)

4. مواقع التواصل الاجتماعي بين حرية التعبير والضبط القانوني:

تبرز حرية التعبير والاتصال في استخدامات الشبكة العنكبوتية أكثر مما تظهر في بقية وسائل الإعلام اطلاقا من سهولة الاستخدام وتعدد القائمين بالاتصال وانتقال هذا الدور للمواطن وكذا صعوبة الرقابة على المضامين الموجودة غير أن ذلك لا يعني عدم تقييدها انطلاقا من القانون الدولي الذي يؤكد على نظام المسؤولية كشرط ملازم للحرية سواء تم التعبير عنه بوسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة لذلك فإن جميع المضامين المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي تخضع أساسا للقوانين الدولية والوطنية فيما يتعلق بحدود وضوابط حرية التعبير ومع زيادة وتوسع استخدام الشبكة العنكبوتية ونظرا لما ظهر لها من آثار تمس الصالح العام أو الشؤون الفردية حرصت العديد من الدول الى ضبط منظومتها القانونية من أجل العمل على تنظيم الولوج للأنترنت.

أوضحت الدراسة التي أنجزها « فريدوم هاوس » سنة 2009 وكذلك الدراسة التي أنجزها Open net initiative المتعلقة بالمؤشر العالمي حول الحرية على الأنترنت، أبانت الدراسة أنه في البداية كانت هناك مجموعة ضئيلة من الدول التي تراقب وتقيّد الحرية على شبكة الأنترنت وتراقب المحتوى بصرامة لكن يلاحظ أن ذلك العدد الضئيل قد تضاعف مثلا في سنة 2007 ليتجاوز 40 دولة وبينت هذه الدراسات أن الرقابة على الأنترنت ليست حكرا على الدول غير الديمقراطية بل امتدت حتى الى الدول المصنفة كدول ديموقراطية ومن ثمة لم تعد مراقبة المحتوى بالخصوص بعد تفاقم الظاهرة الإرهابية والتطرف والدعوة الى العنف حكرا على النظم السلطوية المولعة بخنق الآراء السياسية وكنم الأصوات المعارضة (كريمي، 2018)

وتتعدد صور وأشكال هيمنة الدولة على شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي إذ قد تتخذ صورة الاحتكار أو شكل التأطير القانوني كما قد تمتد السيطرة والرقابة لتشمل الرقابة على المحتوى بما في ذلك المراسلات الخاصة ولعل حالة الصين تعتبر دالة على هذا المضمار بحيث تراقب الحكومة والحزب الحاكم مختلف نقاط الولوج الى الأنترنت وينطبق الأمر على حالة فيتنام حيث تراقب الحكومة والحزب الدخول للأنترنت.

وقد يتجاوز الأمر حد الرقابة ليصل الى المنع التام كما حدث في روسيا حين لجأت الى حجب موقع فيسبوك تحت مبرر أنه خرق القانون الجاري العمل به، كما لجأت دول أخرى الى الاستعانة بالشركات المتخصصة في الرقابة على النت مثل شركة Amenys الفرنسية وشركة Gamma واتجهت دول أخرى بغرض الحد والتقليل من استخدام هذه المواقع الى فرض رسوم كما فعلت دولتا تركمنستان والصين (كريمي ، 1988)

ويتم اللجوء الى فرض الرقابة على حرية التعبير والنشر على المواقع الإلكترونية عموما ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص استنادا الى الانتهاكات الحاصلة في مجال حماية الطفولة وانتشار الإرهاب والدعاوى العنصرية.

وتعرض الدستور الجزائري في الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات الى حرية الرأي والتعبير المادة 50 حيث ورد فيها : « حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعل الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، لا يكمن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في اطار القانون واحترام ثوابتها الدينية والأخلاقية والثقافية ».

والملاحظ هو تأكيد المشرع على حق المواطن الجزائري في الحرية والتعبير عن آرائه غير أنه ضبط ذلك الحق بضابط المسؤولية حفاظا على الثوابت كما ينص قانون الإعلام 2012 في مادته الثانية على أن « يمارس نشاط الإعلام بحرية »، ويضبط ذات القانون هذه الحرية بجملة من المحاذير التي تتعلق بالثوابت الوطنية من جهة وضابط المسؤولية المجتمعية من جهة أخرى.

5. الأمن الوطني كقيد على حرية التعبير في الفضاء السيبراني:

يعتبر الحق في التعبير وحرية الرأي من الثوابت المتفق عليها دوليا لذا جاءت معظم القوانين والتشريعات لتكفل وتؤكد على هذا الحق غير أن هذه القوانين لم تغفل ما قد يترتب على الحرية المطلقة من آثار تمس الأمن القومي للأمم والمجتمعات لذلك درست مختلف هذه التشريعات على ضبط هذا الحق بقيد المسؤولية حتى لا يتحول الأمر الى فوضى من خلال التعسف في استخدام هذا الحق.

إن ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق المقررة في أي مجتمع لابد أن تكون وفق ضوابط وقيود لكي لا تتحول هذه الحقوق والحريات مطية للأعمال التخريبية ووسيلة للاعتداء على حقوق وحريات الغير، وانتهاك الحق في حرية التعبير على شبكة الأنترنت له أثر مضاعف اطلاقا من خصائص هذه الوسيلة وهو ما قد يؤدي الى تقويض الأمن والاستقرار الاجتماعي ويسبب الى عناصر الهوية ممثلة في الدين واللغة والتاريخ والثقافة والرموز الوطنية.

وقد اهتم المشرع الجزائري بضبط المحتوى الإلكتروني من خلال ما ورد في المادة 71 من قانون الإعلام 2012 والتي تنص على « يمارس نشاط الصحافة الالكترونية والنشاط السمعي بصري عبر الأنترنت في ظل أحكام المادة 02 من هذا القانون الوضعي ».

ووفقا لمقتضيات النظام العام ولمستلزمات التحريات والتحقيقات القضائية يسمح القانون الجزائري بالدخول الى الأنظمة المعلوماتية ومراقبتها عن طريق وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتسجيل محتواها في حينها والقيام بعمليات التفتيش، وتتم المراقبة للوقاية من جرائم الإرهاب والتخريب والجرائم الماسة بأمن الدولة أو عند توفر معلومات عن احتمال اعتداء على نظام معلوماتي على نحو يهدد النظام العام أو الفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الاقتصاد الوطني.

6. حضور الدين في مواقع التواصل الاجتماعي: قراءة في الشكل والتجليات:

تتحقق أهمية المبادئ والقيم حين تأخذ فرصتها للنشر والإذاعة فإن تعذر عليها ذلك فهي لا تعدو أن تكون آثارا محنطة وأفكارا مهملة لا ينتفع الناس بها ولا يستفيدون في سلوكهم من النماذج التي تهديهم اليها، وإدراكا منهم للدور الفعال الذي تؤديه وسائل الاعلام فإن أصحاب التيارات والعقائد المختلفة يركزون على استثمار ما توفره وسائل الإعلام عامة ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة من أجل نشر وإذاعة تلك المعتقدات.

حضر الدين دوما على الشبكة العنكبوتية منذ بدايتها وقد أسهمت الأديان كافة في انشاء مواقع وصفحات لها لإبراز رسالتها والدعوة الى عقيدتها والرد على مخالفيها وقد كانت الحركات المتطرفة من الحركات التي استفادت كثيرا من هذه المواقع لحاجتها الى التعبير عن نشاطها بعيدا عن الرقابة الحكومية المباشرة ما أتاح لها هامشا

من التحرك تمكنت من خلاله من نشر أفكارها وأيديولوجياتها كما استفادت الدعوات اللادينية والعقائد المحرفة والفرق المختلفة من هذه الفضاءات ما جعل مواقع التواصل الاجتماعي من أهم منابر الصراع والتدافع الديني الى حد تشكيل خطر حقيقي على الهوية الدينية عموما لمختلف الشعوب والهوية الإسلامية بشكل خاص.

ولأن كان لهذا الصراع خلفية واقعية في الدول التي تعيش تنوعا دينيا ومذهبيا الا أنه صرع غريب على مجتمع كالمجتمع الجزائري الذي لطالما كانت وحدة هويته الدينية وتصالح وتعايش الفرق القليلة الموجودة فيه مع المذهب السني المالكي المعتدل -الأكثر انتشارا- عاملا مهما في استقرارها الديني.

إن هذا الصراع الذي صرنا نلاحظه واضحا حادا على مواقع التواصل الاجتماعي لم يواكبه حضور فاعل للمؤسسات الدينية المعتدلة بسبب توافر قنوات بديلة لها من ناحية وعدم استيعات المسؤولين عنها لقدرة وفاعلية هذه المواقع -الا في وقت متأخر- من ناحية أخرى ما فتح الباب واسعا للأفراد والحركات الدينية لاستثمار هذا الفضاء.

وتعتبر الظاهرة الأكثر حضورا وإثارة للرأي العام الدولي والمحلي هي ظاهرة التطرف الديني خصوصا بعد ظهور ما يسمى بتنظيم داعش وما كشفه من قدرة كبيرة على استثمار هذه المواقع في الدعوة لأفكاره وتجنيد الشباب من مختلف أنحاء العالم، غير أن ما تتعرض له الهوية الدينية الإسلامية من خطر لا ينحصر فقط في دعوات التطرف بل يتجاوزها الى خطر الدعوات الدينية المختلفة كالتنصير والدعوة الى البوذية وكذا الدعوات الدينية التي تنتسب الى الفرق الإسلامية كالدعوة الى الأحمدية والقديانية والشيوعية...الخ.

كما أثرت هذه المواقع أيضا على العلاقة بين المسلم الباحث عن الفتوى أو العلم الشرعي وعلماء الدين حيث وفرت للمسلم العادي القدرة على التلاقي مع شريحة واسعة من رجال الدين في أي مكان من العالم بعيدا عن الانتماء المذهبي مما انعكس على طبيعة الأفكار المعروضة على النقاش ففي حين كانت محلية مرتبطة بالواقع المعاش أصبحت -بفضل مساحة الحرية المتاحة في العالم الافتراضي- مختلفة متنوعة غريبة أحيانا ما كشف عن تشكّل وعي ديني إيجابي في بعض مساحاته وسلب في مساحات أخرى.

7. الهوية وأسئلة الحرية الدينية على مواقع التواصل الاجتماعي:

يشير الإعلان العالمي لحقوق الانسان الى أن المقصود بالحرية الدينية أو حرية المعتقد أو حرية التعبد هو: مبدأ يدعم حرية الفرد أو مجموعة- في الحياة الخاصة أو العامة- في اظهار شعائهم الدينية سواء بالتعليم أو الممارسة أو الاحتفال ويشمل المصطلح أيضا حرية تغيير الدين أو عدم اتباع أي دين.

ويعتبر مضمون الاعلان العالمي لحقوق الانسان مرجعا أساسيا للقوانين الدولية في نظرتها للحرية الدينية غير أن الإعلان إذ يؤكد على حرية المعتقد للفرد والجماعة لم يشر الى حرية الدعوة للمعتقد وهي من الاشكالات الأساسية التي تطرح في وسائل الإعلام على اعتبارها الوعاء الناقل لهذه الدعوات ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص نظر لسعة انتشارها وسهولة استخدامها.

ولعل الدافع والمحرك الأساسي لفتح الحوار حول تداول المادة الدينية في وسائل الإعلام الإلكترونية في الدول المصنفة كدول حاضنة وراعية للحقوق والحرريات الفردية ظهر بشكل واضح بعد ظهور الحركات الدينية المتطرفة وماشكلته من تهديد لهذه الدول من خلال نشاطها الإلكتروني وهو ماكان سببا في سن العديد من القوانين التي تعطي الدول -من خلال أجهزتها الأمنية- حق الرقابة على المحتوى الإلكتروني، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بإصدار قانون «مكافحة الإرهاب الإلكتروني» سنة 2001 وجاء هذا القانون متزامنا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ما سمح بتمريره غير أن التطرف ليس الشكل الوحيد لأشكال التهديد التي قد تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في بلورتها ، حيث تؤثر هذه المنصات في تغيير البنية التقليدية للخطاب الديني مما

قد لا يحافظ على الصورة المقدسة للدين وللهوية الدينية من ناحية ويزيد من احتمال وقوع التجاوزات من ناحية أخرى، والتي تشمل الترويج للأفكار الخاطئة والمنحرفة الترويج للأفكار الخاطئة وانتشار النصوص الدينية المحرفة مما قد يشكل تهديدا حقيقيا على الهوية وهو ما قد ندرك حجم أثره بعد سنوات قليلة.

وإذ نؤكد على الخطر الذي قد يحمله التداول العشوائي والغير منهجي للمسائل الدينية لا يمكن أن ننكر حجم الأثر الإيجابي الذي قد تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تحقيقه من خلال فتح فضاءات حرة لتداول المادة الدينية ستساهم بشكل واضح أيضا في بلورة ملامح خطاب ديني متحرر من قيود التفكير الجامد الذي ينطلق أساسا من فكرة التقديس المطلق للأفكار البشرية المتداولة، لذا فالمطلوب ليس احتكار مطلقا للمادة الدينية من قبل الجهات والمؤسسات الرسمية بقدر ما هو رقابة ذات طالع وقائي لما هو متداول في هذه الفضاءات الالكترونية من ناحية، كما هو دعوة أيضا للمؤسسات الدينية لتكثيف نشاطها الإلكتروني مما يوفر بديلا إلكترونيا سليما يحقق مبدأ التدافع.

الخاتمة:

شكلت مواقع التواصل الاجتماعي منذ ظهورها منتدى وفضاء قويا للتداول الحر للأفكار، ورغم ما تحمله هذه الفضاءات من خطر يهدد هوية الشعوب وهويتها الدينية بشكل خاص، غير أن التعامل الإيجابي داخل هذه الفضاءات وخارجها سيسهم الى حد كبير في تحصين هذه الهوية دون التضيق على حرية الأفراد.

التوصيات:

- تفعيل المنظومة القانونية فيما يتعلق بالفضاء السيبراني بما يضمن الحفاظ على عناصر الهوية والدينية منها بشكل خاص.
- اصدار تشريعات خاصة لتنظيم فضاءات الاعلام الالكتروني تحدد فيه المسؤولية القانونية الناجمة عن التعدي على الحقوق الحريات وسلامة الدول وأمنها القومي.
- يفرض زمن الانفتاح الإعلامي نمطا مختلفا من التواصل والتجاذب والصراع بين الثقافات والأفكار ما يوجب على الدول نهج أسلوب مختلف للحفاظ على مكونات الهوية لا يتخذ السكوت شكلا أساسيا للمواجهة.
- تفعيل دور المؤسسات الإسلامية المعتدلة على مواقع التواصل الاجتماعي وتنشيط دورها في نشر ثقافة الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر.
- لا ينبغي تجاوز الأثر الإيجابي للتداول الحر للمادة الدينية في تجديد الخطاب الديني لذا وجب الحفاظ والتأكيد على حرية هذا التداول مالم يتحول الى تهديد.

قائمة المراجع :

1. علي خليل شقرة، الاعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص56.
2. زاهر راضي، «استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي»، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص23.
3. حنان بنت شعشوع الشهري، أثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية: الفيسبوك

- والتويتر نموذجا، رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص15.
4. محمد جابر خلف، مميزات وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي، <http://kenanaonline.com>، تاريخ الزيارة 2018-03-26.
5. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط1، دار صادر، بيروت، دت، ج15، ص 376.
6. مجموعة من الباحثين، المنجد في اللغة ، ط38، دار المشرق، بيروت، 2000، ص875.
7. هويدا عدلي ، العولمة والهوية الثقافية مجلة دراسات ليبيا، عدد 10، 2002، من على موقع المجلة على الشبكة www.dirasat.com تاريخ الزيارة 2018-04-22.
8. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1 ، مكتبة لبنان ، بيروت، 1977، ص 175.
9. أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ص 961.
10. محمد عمارة، الهوية الحضارية، مجلة المحاور، النمسا، مج 1، ع3، 1986، ص33.
11. محمد عبد الله دراز، الدين: بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان، ط2 ، دار القلم، بيروت، ص52.
12. محمد بن جمعة، مراحل تشكل الهوية الدينية ، موقع نواة، [www. Nawat.org](http://www.Nawat.org)، تاريخ الزيارة 2018-04-24.
13. خليل نوري العاني، الهوية الدينية ، في زمن العولمة الثقافية ، ط1، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، مركز البحوث والدراسات، الإسلامية، العراق ، 2009، ص45.
14. هديل مالك، نضال عباس، دور القانون الدولي في حماية حرية الرأي والتعبير، الجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ع21، ص319.
15. سعد علي البشر، حرية الرأي والتعبير: الضمانات والمسؤوليات ، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ع08، 2010، ص93.
16. أحمد نهاد، محمد الغول، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، سلسلة تقارير قانونية (65)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، ص12.
17. علي كريمي، مواقع التواصل الاجتماعي وحدود حرية الوأى والتعبير، <https://units.imamu.edu.sa> ، تاريخ الزيارة 2018-04-24.
18. Rapport.S.F :ennemis de l'internet : Vtnam Pbliee le 12mars 2018
19. أنظر المادتين 3و4 من القانون رقم 04-09 المؤرخ في أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، رقم 47، الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009، ص05.